



أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

التقرير الاقتصادي الأفريقي ٢٠١٣ - منظمة الأمم المتحدة

ترجمة وعرض : شيرين ماهر - دينا نصر

الهيئة العامة للاستعلامات

أفريقيا وحتمية التوجه نحو التصنيع

إن التحولات السريعة في مجالي الإنتاج والتصنيع وظهور أقطاب اقتصادية جديدة تحديدا الصين والهند والبرازيل، بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية الضخمة في مجال إدارة الأعمال قدمت لأفريقيا فرصاً إن أمكن التعامل معها بسياسات فعالة فإنها ستستمر عن نقلة سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية، ومن ثم دفع القارة السمرء لتصبح قطبا جديدا من أقطاب النمو بالعالم.

لقد تحسنت معدلات النمو لقارة أفريقيا بشكل هائل منذ مطلع القرن ٢١، بعد معاناة لعقدين من الركود، فقد كانت معدلات النمو ٥,٦% خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨ هبطت بفعل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٩ إلى ٢,٢% إلا أنها عادت لمعدلاتها الطبيعية في ٢٠١٠ إلى ٤,٦%، وعلى الرغم من تراجع معدلات النمو في عام ٢٠١١ بسبب التحولات السياسية لدول شمال أفريقيا إلا أن عام ٢٠١٢ شهد عودة لمعدلات نمو جيدة بنسبة ٥%، ثم ٤,٨% في ٢٠١٣ و ٥,١% في ٢٠١٤.

وترجع هذه المعدلات الجيدة للنمو إلى زيادة الدخل والتمدن مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي، وزيادة الإنفاق العام خاصة على البنية التحتية، وزيادة كمية المحاصيل بسبب الأحوال الجوية الجيدة، وأخيرا زيادة حجم الروابط التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الناشئة التي ترتبط استثماراتها بالموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية في أفريقيا.

وعلى الرغم من هذا الأداء الجيد، إلا أن هذا لم يترجم في شكل تنوع اقتصادي أو خلق فرص عمل أو إحداث تطور اجتماعي، فلا زالت معظم الدول الأفريقية تعتمد بشكل أساسي على إنتاج السلع الأساسية وتصديرها بدون التركيز على القيمة المضافة، وما زالت وتيرة التقدم تسير ببطء لا يحقق تطلعات هذه الدول في إحداث تطور اجتماعي حقيقي خاصة " الأهداف الإنمائية للألفية " بحلول نهاية ٢٠١٥. لذا على هذه الدول البحث عن الأسباب التي تقف أمام تحويل معدلات النمو الجيدة هذه إلى تنوع اقتصادي وخلق فرص عمل وتنمية اجتماعية واقتصادية ملموسة.

إن التحدي الأساسي الذي يواجهه الدول الأفريقية الآن هو كيفية تصميم وتنفيذ سياسات فعالة لتعزيز التصنيع والتحول الاقتصادي. فعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في التصنيع خلال العقد الأخير إلا أن معدلات التصنيع تظل ١% في حين إنها في دول شرق آسيا تصل إلى ٣١% بفضل الصناعات كثيفة العمالة التي ساعدت على إحداث



الأفريقية بعقد شراكات جديدة مع تنامي الطلب العالمي علي هذه المواد الخام مما ساهم في تعزيز البنية التحتية للاستثمار والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا.

ويجب علي الدول الأفريقية العمل لتحقيق قيمة مضافة لهذه السلع المصدرة لتعزيز التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل وتنمية اجتماعية واقتصادية ملموسة، حيث إن تصدير المواد الخام معرض دائما لتذبذب في الطلب والأسعار ولا يمكن الاعتماد عليه كمحرك للنمو والتنمية.

ولكي تنجح أفريقيا في تحقيق نمو اقتصادي شامل فإنها يجب أن تقوم بوضع وتطبيق سياسات صناعية فعالة تتبنى تصنيع السلع مما سيؤدي إلي خلق روابط صناعية للقطاع السلي، حيث إن تصنيع السلع يمكن أن يؤدي إلي تنوع اقتصادي طويل الأجل، الأمر الذي قد يؤدي إلي تحقيق التنافسية بالقطاعات غير السلعية أيضا في الدول الأفريقية.

بالإضافة إلي هذا تتجه العديد من الشركات إلي نقل بعض عملياتها الإنتاجية الغير مهمة أو المكلفة إلي دول أو شركات أخرى مما يؤدي إلي خلق روابط، الأمر الذي قد يكون مفيدا إذا أحسنت الدول الأفريقية استخدامه من خلال التدخل الاستراتيجي لتمكين الشركات المحلية من الدخول والمنافسة في سلاسل القيمة اقليميا وعالميا.

وفي هذا السياق يقصد بمفهوم "سلسلة القيمة" سلسلة النشاطات التي تساهم في قيمة المنتج أكثر من تكلفته، كما ان غالبية المنتجات تمر من خلال سلسلة القيمة التي تبدأ بالبحث والتطوير

معدلات نمو مستدامة وإيجاد فرص عمل لمئات الملايين من السكان .

بالإضافة إلي هذا، فقد عانت الدول الأفريقية من تخطيط وفشل السياسات المتبعة، ففي البداية تبنت سياسة إحلال الواردات التي بموجبها اتجهت للتصنيع إلا أنها فشلت وأدت إلي عجز متنام وركود تضخمي وأزمة ديون بنهاية السبعينيات. الأمر الذي أدى إلي تبني برامج التعديل الهيكلي التي فرضت من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الثمانينيات والتسعينيات والتي أجبرت الدول الأفريقية علي عدم التصنيع متجاهلة وضع خطط التنمية طويلة الأجل والعمل علي حل مشكلات أساسية مثل النقص الهائل في المهارات التقنية وقلة معدلات الاستثمار مما أدى إلي انخفاض معدلات النمو الأفريقي فيما يسمى "الحقبة الضائعة" للثمانينيات والتسعينيات مصحوبا بزيادة معدلات البطالة وغياب سياسات صناعية قادرة علي مواجهة مشاكل فشل الأسواق.

وأصبحت الدول الأفريقية وفي ظل النظام العالمي الجديد غير قادرة علي ترجمة ما حققته من تحسن في معدلات النمو إلي تنمية اقتصادية واجتماعية أو الاستفادة من العولمة، الأمر الذي يتطلب تغيير الأجندة العالمية لصالحها.

التصنيع القائم علي السلع الأساسية

كمحرك للنمو والتحول الاقتصادي

القارة الأفريقية غنية بالعديد من الموارد الطبيعية، فالقارة تملك ٨٠-٩٠% من احتياجات العالم من الكروم، و٤٢% من الذهب، و١٢% من البترول، بالإضافة إلي الأراضي الخصبة. لذا قامت الحكومات



١٤ كافة الروابط في سلسلة القيمة تحتاج لدعم متواصل لتصل إلي الأفضل وذلك من خلال دمج بعض الاستراتيجيات.

١٥ تقدم الأسواق الإقليمية فرصاً أفضل من الأسواق التقليدية من حيث التنافسية والتكامل خاصة للدول ذات الأسواق المحلية الصغيرة نسبياً.

١٦ يحتاج الدخول إلي الأسواق الدولية عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الصناعية والدول الناشئة، مع التركيز علي تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية المرتفعة كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

إن التفاوت بين الدول وبعضها من حيث التنمية يرجع في الأساس إلي نوعين من العوامل المتحكمة في الروابط، وهي عوامل خاصة بالدولة نفسها يمكن التحكم بها وعوامل هيكلية متعلقة بالقطاعات السلعية نفسها مثل الخدمات اللوجيستية والمحتوى التكنولوجي.

ويؤكد التقرير أنه لا توجد سياسة واحدة تصلح للتعامل مع مسألة التصنيع في أفريقيا أو في أي مكان آخر، حيث يجب علي كل دولة خلق سياستها الخاصة بالتصنيع بناء علي أولويات محددة وخطوات مؤسسية مدعومة بميزانيات مناسبة تتميز بالشفافية ومراقبة بشكل دوري.

وفيما يلي أهم التوصيات لسياسات التصنيع وإضافة القيمة للدول الأفريقية:

١٧ تبني وتطبيق سياسات صناعية متماسكة، من خلال البدء بتحديد الفرص المتعلقة بالقيمة المضافة وروابط الإنتاج، بالإضافة إلي تحديد التدخل الحكومي في الأجل المتوسط والطويل.

وتنتقل إلى مرحلة التصنيع .

وتعتبر موريشيوس نموذجاً لدولة نجحت في وضع سياسات طويلة الأجل للانتقال من مرحلة الإنتاج والتصدير في ١٩٨٠ إلى مرحلة التنوع الاقتصادي خلال ثلاثة عقود.

الاستفادة القصوى من السلع

الأفريقية : التحديات و الفرص

لقد نجحت بعض الدول الأفريقية في تحقيق تقدم ملحوظ في تطوير وتنمية الروابط الخلفية والأمامية لبعض القطاعات السلعية، إلا أنه علي الرغم من ذلك تظل نسبة القيمة المضافة أقل من المتوقع وأيضاً يظل عمق الروابط متغير من دولة لأخرى تبعاً لحالة السوق وقوته، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات صناعية إستراتيجية ومنهجية.

ويقصد بمفهوم الروابط الخلفية قيام الصناعات الوليدة بإمداد الصناعة المحفزة بالمستخدمات والمنتجات، أما الروابط الأمامية فتعني مساهمة هذه الصناعات ودورها في تمويل وتجهيز صناعات قائمة وجديدة .

وفيما يلي أهم النتائج التي توصل

إليها التقرير:

١٨ خلق الروابط يختلف باختلاف المحتوى التكنولوجي للقطاعات السلعية الثلاثة الأساسية (بسيطة – الصلبة – سلع الطاقة).

١٩ يحتاج خلق روابط تسويقية والبقاء في سلاسل القيمة العالمية إلي استثمارات ودعم حكومي منهجي وتراكمي.



- ̂ إيجاد آليات شاملة ومؤسسية لوضع السياسة الصناعية التي تركز علي تنمية الروابط من خلال العمل مع أصحاب المصالح الأساسيين ومندوبين عن الشركات الكبرى ومؤسسات الابتكار عند وضعها - علي أن تكون هذه الآليات واضحة المعالم ومحددة المسؤوليات والأنشطة والمخرجات.
- ̂ تطوير سياسة محلية تركز علي تحقيق القيمة المضافة وتنمية الروابط من خلال القضاء علي الروتين وتبسيط القوانين وتوفير الموارد المالية والفنية .
- ̂ التدخل بشكل استراتيجي لإدراج الشركات المحلية في الأسواق العالمية وسلاسل التوريد والحفاظ علي تنافسياتها وذلك من خلال التركيز علي الأسواق المتخصصة وإصدار شهادات الجودة والاستدامة البيئية.
- ̂ تعزيز القدرات التكنولوجية وبناء الخبرات المحلية من خلال التنسيق الكامل بين الحكومة والشركات والمبتدعين وأيضا دعم الحكومة لبرامج تنمية المهارات للعاملين في الشركات المحلية وإنشاء مؤسسات تدريب تقني جيدة المستوى.
- ̂ معالجة القيود المعوقة لبناء البنية التحتية عن طريق تجنب برامج مشروعات البنية التحتية التي تهدف فقط إلي سد حاجات منتجي السلع، وأيضا توفير التمويل عن طريق الاتفاقيات الثنائية، وتعزيد الشراكة بين ما هو عام وخاص وأخيرا خلق بيئة أعمال أكثر سهولة للمستثمرين.
- ̂ التنسيق بين الوزارات المختلفة لتنفيذ السياسات الصناعية بشكل أكثر فاعلية، علي أن يكون ذلك في إطار خطط تنمية قومية يشارك فيها القطاع الخاص أيضا.
- ̂ التفاوض حول الترتيبات التجارية الإقليمية وتعزيز التجارة البينية الأفريقية وذلك من خلال القضاء علي الحواجز الجمركية والإجراءات الصحية والعوائق التقنية بين الدول الأفريقية وبعضها البعض.
- ̂ الاستفادة القصوى من أطر السياسات الإقليمية وذلك من خلال التنسيق بين سياسات التنمية الصناعية المحلية لكل دولة وبين أولويات التنمية الصناعية لخطة العمل بشأن أفريقيا، التي أقرها وزراء الصناعة الأفارقة في عام ٢٠٠٧. علي أن يتم هذا التنسيق بتحديد أولويات العمل علي المستوى المحلي، الاقليمي، القاري، وأخيرا العالمي فيما يخص سياسة تنوع الصادرات وإدارة الموارد الطبيعية وتحقيق القيمة المضافة بالموارد الطبيعية والبنية التحتية ورؤوس الأموال البشرية والتكنولوجية.
- ̂ إن التصنيع القائم علي المواد الأولية لا يجب أن يكون هو السبيل الوحيد للتصنيع للقارة الأفريقية، فليست كل الدول لديها وفرة في الموارد الطبيعية ونضوب هذه الموارد علي المدى الطويل شئئ أكيد. لذا علي الحكومات الأفريقية العمل معا لتبني رؤية موحدة حول كيفية التأثير في الأجندة الاقتصادية العالمية، ومن ثم إعادة صياغة واقع العولمة نفسه.



والخلفية للقطاعات السلعية المختلفة قد أدى إلي عجز هذه البلاد عن ترجمة ما حققته من نمو اقتصادي إلي تنمية اجتماعية شاملة علي نفس المستوى والحجم.

الأداء الاقتصادي الأفريقي عام ٢٠١٢

لقد كان تحسن الأحوال السياسية في الشمال الأفريقي سببا رئيسا في تحسن الأداء الاقتصادي الأفريقي بنسبة ٥% عام ٢٠١٢ تصل إلي ٤,٨% في عام ٢٠١٣ و ٥,١% لعام ٢٠١٤.

لقد شهد عام ٢٠١٢ نموا ملحوظا لمعظم الدول الأفريقية الغنية منها بالموارد الطبيعية أو الفقيرة علي حد سواء، وإن كانت الدول المصدرة للنفط شهدت نموا أسرع من الدول الأخرى نظرا لارتفاع أسعار البترول عالميا وزيادة إنتاجه.

وكان هناك دور أساسي لحسن إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية في تحسن معدلات النمو في أفريقيا، فمن خلالهم زاد الإنفاق العام خاصة علي البنية التحتية والخدمات العامة، وأيضا كان هناك دور مهم لارتفاع الدخل وزيادة الاستهلاك المحلي ومن ثم زيادة الطلب علي الاستثمار في تحسن النمو في أكثر من نصف الدول الأفريقية عام ٢٠١٢.

ويعتبر الاستهلاك الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو في أفريقيا في عام ٢٠١٢، يليه إجمالي الاستثمار الثابت والاستهلاك الحكومي، فلفقد تحسن إجمالي الاستثمار الثابت والصادرات

آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

علي المدى المتوسط في الدول الأفريقية

لدى الدول الأفريقية فرصة حقيقية لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود من خلال التصنيع ومن ثم مواجهة مشاكل الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية، إلا أن هذا مرهون ببعض العوامل الداخلية والخارجية مثل النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، والاعتماد علي الزراعة عن طريق الأمطار.. أما خارجيا فتتمثل في أزمة ديون منطقة اليورو وتباطؤ النشاط الاقتصادي للدول الناشئة.

لقد كان النمو الاقتصادي لأفريقيا عام ٢٠١٢ جيدا بالمقارنة بالاقتصاد العالمي وما واجهه من أزمات أهمها أزمة منطقة اليورو والتباطؤ الاقتصادي للدول الناشئة مثل الصين والهند، ويرجع هذا التحسن في الأداء الاقتصادي في الأساس لعدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار المواد الأولية وزيادة الطلب عليها في السوق العالمية، وزيادة الإنفاق العام خاصة علي البنية التحتية، والظروف المناخية الجيدة، وأخيرا بناء علاقات استثمارية وتجارية مع بعض الدول الناشئة مثل الصين والهند.

وعلي الرغم من النظرة الايجابية للنمو الاقتصادي لأفريقيا علي المدى المتوسط، إلا أن اعتماد معظم الدول الأفريقية علي إنتاج السلع الأولية وتصديرها فقط وبالتالي عدم الانتفاع بالقيمة المضافة أو الروابط الأمامية



المحلي الإجمالي بنسبة أكثر من ٣%، يليها أفريقيا الوسطى والجنوب الأفريقي، في حين إن دول شمال أفريقيا - باستثناء ليبيا - حققت تباطؤا ملحوظا نتيجة اضطراب الأوضاع السياسية في مصر وتونس والحرب الأهلية في ليبيا.

ولكي يظهر أثر هذا التحسن علي مستوى التنمية الاجتماعية يجب علي الحكومات الأفريقية تبني السياسات التي تقلل من غياب العدالة الاجتماعية، وخلق فرص عمل، وزيادة الحماية الاجتماعية.

ويختلف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باختلاف الدول والمجموعات الإقليمية، إلا أنه يظهر بقوه في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

لقد كانت معدلات النمو أفضل في الدول المصدرة للنفط حيث كانت ٦,١% في حين كانت ٣,٧% في الدول المستوردة للنفط في عام ٢٠١٢. إلا أن الدول المستوردة للنفط حافظت علي معدلات نمو مستقرة بفضل عوامل عدة أهمها ارتفاع أسعار السلع الغير نفطية وتحسين أدائها في قطاعات الزراعة والخدمات.

الاتجاهات الدون الإقليمية

تباينت معدلات النمو بالمناطق الأفريقية دون الإقليمية خلال عام ٢٠١٢ إلا أنها ظلت قوية في مجموعها، فلقد سجل غرب أفريقيا أعلى معدلات، يليه شرق أفريقيا، ثم شمال أفريقيا، وأخيرا وسط وجنوب أفريقيا.

لقد وصلت معدلات النمو بالغرب

بصورة كبيرة في الشمال الأفريقي عام ٢٠١٢ في حين تراجع إسهام إجمالي الاستثمارات الثابتة في نمو إجمالي الناتج المحلي في باقي الدول الأفريقية.

أهمية الاقتصاديات الصاعدة (الصين والهند)

لعبت العلاقات القائمة بين الدول الناشئة وأفريقيا دورا هاما في تخفيف حدة الركود الاقتصادي العالمي بسبب أزمة اليورو، فعلي الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي إلا أن العديد من الدول الأفريقية استفادت من تدفق رؤوس الأموال من هذه الاقتصاديات الناشئة الأمر الذي دعم الاستثمار والنمو في العديد من الدول الأفريقية.

معدلات نمو ثابتة في عدة دول

علي الرغم من التأثير السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والاضطراب السياسي في دول شمال أفريقيا، إلا أن عديد من الدول الأفريقية استطاعت تحقيق معدلات نمو تصل إلي ٥% في ٢٠١٢، الأمر الذي ينبئ عن قدرة هذه الدول علي تحقيق معدلات أفضل في القريب العاجل.

نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي

يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣% ومتوقع أن يرتفع علي المدى المتوسط نظرا لتحسن معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا، إلا أنه علي الرغم من هذا فإن تحسن الأحوال الاجتماعية يعتبر بطيئا وأقل من المأمول.

لقد تمكنت دول شرق وغرب أفريقيا من تحقيق نصيب الفرد من الناتج



وما زالت المشكلة الرئيسية لهذه المنطقة هي البطالة، والذي يحتاج حلها إلى وضع إصلاحات هيكلية لسوق العمل، وإعادة الثقة في السوق من خلال تنمية شاملة وتحقيق استقرار سياسي واجتماعي وإعادة بناء احتياطي النقد الأجنبي.

وتظهر قائمة أفضل ١٠ دول أفريقية علي صعيد الأداء الاقتصادي عن الفترة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ هي اثيوبيا، سيراليون، ليبيا، غانا، رواندا، ليبيريا، مالاوي، زيمبابوي، نيجيريا، وأخيرا موزمبيق. في حين إن أسوأ خمس دول كانت سوازيلاندا، السودان، مدغشقر، جزر القمر وأخيرا جنوب السودان .

لقد حققت القارة الأفريقية معدلات نمو اقتصادية مرتفعة إلا أن هذا لم يتم ترجمته إلى نمو اجتماعي يثمر خلق فرص عمل تنتشل ملايين من الأفارقة خاصة النساء والشباب من براثن الفقر والبطالة، ويرجع هذا إلى اعتماد هذا النمو الاقتصادي علي إنتاج وتصدير السلع الأولية، وتمركز الاستثمار في الصناعات التعدينية.

تراجع الضغوط التضخمية لمعظم الدول

تبلغ نسبة متوسط التضخم بأفريقيا وفقا لدليل أسعار المستهلك ٩,٢% لعام ٢٠١٢ أقل من عام ٢٠١١ حيث كانت ٩,٣%، ويرجع هذا إلي تخفيض قيمة العملة وارتفاع تكلفة الطاقة، والظروف الجوية الغير مواتية وقلة المحاصيل.

وقد كانت منطقة شرق أفريقيا هي الأعلى من حيث نسبة التضخم بها إذ

الأفريقي إلي ٦,٣% عام ٢٠١٢ بعد أن كانت ٦,٥% في عام ٢٠١١، وتراجعت معدلات النمو في شرق أفريقيا لتصل إلي ٥,٦% عام ٢٠١٢ بعد أن كانت ٦,٣% عام ٢٠١١ .

ولا يزال الفقر في المناطق الريفية، وعدم العدالة في توزيع الدخل، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب تثير العديد من التساؤلات بشأن إمكانية أن تظل هذه المعدلات ثابتة.

أما دول وسط أفريقيا فقد وصلت معدلات النمو بها إلي ٥% عام ٢٠١٢، وتعتمد هذه المنطقة بشكل كبير علي عوائد السع الأولية والصناعات الاستخراجية الأمر الذي يمثل تحديا حقيقيا لإحداث النمو الشامل وخلق فرص للعمل.

في حين بقيت معدلات النمو بالجنوب الأفريقي ثابتة عند ٣,٥% للعام الثالث علي التوالي، مستفيدة من استقرار الأوضاع العالمية، إلا أنها ما زالت تتعرض لمخاطر زيادة معدلات البطالة وغياب العدالة الاجتماعية.

لقد تعافي الشمال الأفريقي- بصورة شبه كاملة - من حالة التباطؤ الاقتصادي الذي عانى منه منذ عام ٢٠١١، والذي كان مصدره عدم الاستقرار السياسي لكل من مصر وتونس وليبيا ليحقق ٥,٤% عام ٢٠١٢. إلا أن هذا التعافي ما زال تحت رحمة ضبابية المشهد السياسي وتباطؤ النشاط الاقتصادي للشركاء الأساسيين في منطقة اليورو.



نمو الناتج المحلي المتوقع - متضمنا ليبيا - نسبة ٤,٨% لعام ٢٠١٣ و٥,١% لعام ٢٠١٤ مدعوما بالاكشافات الجديدة للموارد الطبيعية، وإنتاج وتصدير السلع الأولية، والتوسع في مجال الإنتاج الزراعي، والتوسع في مجال الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات البنكية، وأخيرا التصنيع. إلا أنه يجب التأكيد علي إن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أفريقيا لا يزال هو الطلب المحلي القوي، وخاصة الاستهلاك الخاص والاستثمار المتزايد في الصناعات الاستخراجية والبنى التحتية، وارتفاع الإنفاق الحكومي.

علي صعيد المناطق شبه الاقليمية، من المتوقع أن تكون كلا من غرب وشرق أفريقيا الأسرع نموا تليها وسط أفريقيا، ثم شمال أفريقيا وأخيرا جنوب أفريقيا.

من المتوقع أن يصل معدل النمو في غرب أفريقيا إلي ٦,٦% في عام ٢٠١٣ مدعوما بقطاع السلع الاستخراجية خاصة النفط والمعادن والاكشافات الجديدة للموارد الطبيعية. أما شرق أفريقيا فمن المتوقع أن تصل إلي ٦% مدعوما بزيادة التنوع الاقتصادي وارتفاع حجم الإنتاج الزراعي والصادرات بالإضافة إلي الاكتشافات الجديدة للموارد الطبيعية.

في حين من المتوقع أن تصل معدلات النمو في وسط أفريقيا ٤,٧% عام ٢٠١٣ و٤,٤% عام ٢٠١٤ نتيجة لزيادة حجم الصادرات، أما شمال أفريقيا

بلغت ١٤,٢% نظرا لمعاناتها من الجفاف في ٢٠١٢. إلا أنه من المتوقع أن تنخفض نسبة التضخم هذه بسبب السياسات النقدية الصارمة وتحسن الأحوال المناخية وخاصة في شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي.

سياسات الاقتصاد الكلي الأكثر حذرا

تبنت البلدان الأفريقية سياسات اقتصادية أكثر حذرا في ٢٠١٢ وذلك يرجع إلي تعسر المناخ الاقتصادي العالمي، فقد تبنت كلا من اثيوبيا، كينيا، تنزانيا، اوغندا، نيجيريا، سياسات مالية صارمة لوجود ضغوط تضخمية كبيرة.

أيضا مضت معظم الدول الأفريقية قدما في سياساتها المالية التوسعية، ساندها في ذلك ارتفاع عوائد السلع الأولية مع التركيز علي زيادة الإنفاق العام علي البنية التحتية.

بالإضافة إلي ما سبق اتجهت بعض الدول إلي تحسين النظم الضريبية من حيث الإدارة والتحصيل للحد من الاعتماد علي المساعدات الخارجية.

وأخيرا، تحسن عجز الميزان المالي الحكومي لدول أفريقيا من ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١١ إلي ٣% عام ٢٠١٢. ويتركز هذا التحسن في الدول المصدرة للنفط بسبب ارتفاع أسعار الطاقة بالأسواق العالمية.

أفاق مستقبلية علي المدى المتوسط

توقعات مطمئنة

لا تزال التوقعات لنمو أفريقيا علي المدى المتوسط قوية، حيث يبلغ متوسط



السياسة الداخلية والتغيرات في بيئة الأعمال، الصراعات المسلحة كما هو الحال في الكونغو ومالي، أحوال الطقس السيئة التي ستؤثر سلبا علي الدول الزراعية. أما المخاطر الخارجية فتتلخص فيما يلي: تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بما فيها اقتصاديات الدول الناشئة، وأزمة ديون منطقة اليورو الأمر الذي سيؤثر علي معدلات النمو في أفريقيا بسبب تأثيره على أسعار السلع وحركة تدفقات رؤوس الأموال. فكل ١% انخفاض في نمو منطقة اليورو سيؤدي إلي ٠,٥% انخفاضا في نمو أفريقيا.

لهذا، علي القارة السمراء الحد من اعتمادها على السلع الأساسية فقط المعرضة دائما لتقلبات أسعارها، والعمل علي إحداث تحول هيكلي وتنويع المنتجات وزيادة حجم القيمة المضافة كوسيلة لتخفيف أثر هذه التقلبات المرتبطة بالصادرات السلعية غير المجهزة والتوجه نحو التصنيع وانتهاج سياسات استثمارية سليمة وحل مشاكل البنية التحتية والتحديات التكنولوجية.

التطورات الاجتماعية الحديثة بأفريقيا

لقد حققت أفريقيا بعض الخطوات الايجابية علي الصعيد الاجتماعي مثل مجابهة أزمات: الفقر، الجوع، التعليم، الصحة وحقوق الاقليات، إلا أن تلك الخطوات ما زالت بطيئة وغير متوافقة مع ما تم تحقيقه من تقدم ملحوظ علي الصعيد الاقتصادي، كما أنه من المرجح عدم تحقيق معظم الأهداف الإنمائية

- متضمنا ليبيا - فمن المتوقع أن يظل عند نسبة ٤,٢% عام ٢٠١٣ علي أن يرتفع إلي ٤,٦% في عام ٢٠١٤ إذا استتب المناخ السياسي وتعاف النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن يتحسن الاقتصاد الليبي ليصل إلي معدلاته لما قبل الأزمة الحالية، وأن تستفيد الجزائر والسودان من تحسن المحاصيل الزراعية.

واخيرا، من المتوقع أن تصل نسبة النمو في الجنوب الأفريقي إلي ٤% لعام ٢٠١٣، و٤,٣% عام ٢٠١٤ .

أما من حيث معدلات التضخم، من المتوقع أن ينخفض حجم التضخم في عام ٢٠١٣ وذلك بسبب انخفاض أسعار الغذاء والطاقة وانحسار آثار الجفاف. ومن المتوقع أيضا أن تستمر الضغوط علي الميزان التجاري للدول الأفريقية بسبب تعثر الحكومات الأفريقية في خلق عوائد، بالإضافة إلي انخفاض تدفق رؤوس الأموال الخارجية، بما في ذلك المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات.

وعلي الرغم من هذه التوقعات المطمئنة، إلا أن آفاق النمو في القارة الأفريقية تتعرض ألي مخاطر خارجية وداخلية يمكن أن تؤثر علي هذه المعدلات الجيدة، تتمثل المخاطر الداخلية فيما يلي: ضعف القدرات المؤسسية، عجز هائل في البنية التحتية، عدم العدالة في توزيع الأجور، ارتفاع معدلات الفقر، ضبابية المشهد السياسي المصاحبة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، تحديات



أنه يجب الإشارة أن بعض الدول قد تحسنت فيها نسبة الجوع في حين أن دول أخرى قد ازدادت سوءا.

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في هذا المجال حيث ثبتت نسبة الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية - باستثناء شمال أفريقيا - عند ١٦% إلا أن هذا لم يساعد في الحد من الفقر .

وأخيرا، يجب التأكيد على أن التقلبات السريعة للغذاء تؤثر بشكل كبير على حجم إنفاق الأفراد على التعليم والصحة، مما يؤثر على مستويات الرفاهية ومعدلات التنمية طويلة الأجل.

جودة التعليم

لقد ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على التعليم الاساسي، وهو الأمر الذي أبلت معظم الدول الأفريقية فيه بلاء حسنا، إلا أن هذا كان من حيث الكم وليس الكيف. فقد تدهورت جودة التعليم ويتضح هذا من خلال صعوبة الوصول إلى المرافق التعليمية، وارتفاع نسبة المتسربين من التعليم الاساسي فست دول فقط هي التي استطاعت تحقيق معدل ٩٠% لإنهاء طلاب المرحلة الابتدائية في ٢٠٠٩. أما التعليم الثانوي والجامعي فمازالت معظم الدول الأفريقية تركز تقدما بطيئا جدا.

وأخيرا، على الدول الأفريقية وضع التدريب المهني والتعليم الفني ضمن أولوياتها وذلك لسد حاجة سوق العمل.

الصحة

ما زال قطاع الصحة هو أبطأ

للألفية بحلول عام ٢٠١٥ كما هو مأمول.

الفقر

لقد أظهرت الدراسات الحديثة تحسنا طفيفا في مستويات الفقر، فبعد أن كانت النسبة المتوقعة للذين يعيشون عند حد الفقر - باستثناء شمال أفريقيا - تصل إلى ٣٨% بحلول ٢٠١٥ طبقا لتقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١١، انخفض هذا التوقع إلى ٣٥,٨% وذلك بسبب تحسن معدلات النمو الاقتصادي بصورة واضحة منذ عام ٢٠٠٠.

إلا أن معدلات الفقر ما زالت مرتفعة في المناطق الريفية عن الحضر، وذلك راجع إلى ضعف البنية التحتية بالريف، وعدم القدرة على تحديث أساليب المعيشة الريفية، الحرمان من التعليم، عمالة الأطفال، وعدم تنوع الوظائف المتاحة.

ويعد غياب العدالة الاجتماعية من أهم أسباب إضعاف الأثر الايجابي للنمو الاقتصادي على مشكلة الفقر بأفريقيا، فأفريقيا تعاني من أكبر وأعمق فجوة بين الريف والحضر في العالم.

الجوع

لقد تحسنت نسبة معدلات الجوع بصورة ملحوظة في شمال أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية، كما تحسنت أيضا في باقي دول القارة طبقا لمعهد أبحاث سياسات الغذاء حيث يشير إلى أن أوضاع الجوع قد تحسنت بنسبة ١٨% خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١، إلا



الاجتماعية الأخرى مثل التعليم، التمكين الاقتصادي للمرأة، تحسين البنية التحتية مثل الطرق والاتصالات والنقل، وأخيرا إعادة النظر في بعض الممارسات الثقافية مثل نسبة الأمهات الذين يلدن تحت رعاية طبية كاملة، ورعاية ما قبل الولادة، وخفض معدلات الإنجاب بين المراهقين.

مرض نقص المناعة (الايذز)

لقد انخفضت معدلات الوفيات نتيجة لفيروس نقص المناعة (الايذز) من ١,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ إلى ١,٢ مليون عام ٢٠١٠، كما انخفضت نسبة المصابين الجدد بنسبة ٢١ % عام ٢٠١١ مقارنة بعام ١٩٩٧.

وعلى الرغم من هذا التحسن مازال حاملو الفيروس في أفريقيا يمثلون ٦٨% من إجمالي عدد حاملي الفيروس في العالم، ٦٠% منهم نساء. لذا علي الدول الأفريقية الاستمرار في جهودها الوقائية واستثمار المزيد في علاج الحاملين للفيروس.

تمكين المرأة وخلق فرص عمل للشباب

لقد حققت المرأة تقدما ملحوظا في عملية التمكين، ومن أهم هذه الجهود إلحاق الفتيات بالمدارس فقد تحسن مؤشر التكافؤ بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، كما ازدادت وتنوعت فرص العمل للمرأة خارج القطاع الزراعي، وأخيرا زيادة نسبة العضوات في البرلمان فقد تضاعفت النسبة ٧ مرات عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ١٩٩٠.

القطاعات نموا في كافة البلدان الأفريقية، فصحة الأمهات والأطفال تثير قلقا بالإضافة إلى الأمراض المعدية مثل نقص المناعة المكتسبة HIV والملاريا والسل، والأمراض غير المعدية التي ظهرت نتيجة لتغير نمط الحياة الاجتماعية مثل أمراض القلب والسكر والسرطان.

وفيات الأطفال

لقد نجحت أفريقيا أن تسجل تقدما ملحوظا في الحد من نسبة وفيات الأطفال، فقد ارتفعت النسبة من ١,٢% في الأعوام من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ إلى ٢,٤% في ٢٠١٠، وعلى الرغم من هذا تقع ٢٤ دولة أفريقية - من أصل ٢٦ دولة - ضمن أعلى معدلات وفيات أطفال أقل من ٥ سنوات. لذا علي الدول الأفريقية معالجة أهم أسباب وفاة الأطفال وخاصة الرضع منهم.

وفيات الأمهات

تشير أحدث تقارير منظمة الصحة العالمية إلى تراجع معدلات وفيات الأمهات، إذ وصلت النسبة إلى ٥٧٨ حالة وفاة لكل مائة ألف حالة عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٥٩٠ حالة عام ٢٠٠٨، منخفضة بنسبة ٤٦% عن عام ١٩٩٠. إلا انه على الرغم من هذا تقع ٣٦ دولة أفريقية - من أصل ٤٠ دولة - ضمن أعلى نسبة في معدلات وفيات الأمهات.

لذلك علي الدول الأفريقية الربط اللازم بين مجال صحة الأم وبعض المجالات



المستوردة للنفط.

لا تزال معدلات النمو المتوقعة في الأجل المتوسط مبشرة وقوية إلا أنها تعتمد على قدرة الدول الأفريقية على مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي تواجه أفريقيا العديد من التحديات وهي ضعف القدرات المؤسسية، العجز الهائل بالبنية التحتية وضبابية المشهد السياسي، وانتشار الفقر، أما على الصعيد الخارجي فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي يترك أفريقيا عرضة لتذبذب الطلب على المواد الأولية وبالتالي تذبذب تدفقات رؤوس الأموال إلى أفريقيا.

وأخيرا، على الرغم من ارتفاع معدلات النمو اقتصاديا في أفريقيا، إلا أن هذا لم يجاريه تقدم على الصعيد الاجتماعي، فمن حيث التعليم يمكن القول إن نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي تحسنت فعليا إلا أن نسبة التعليم العالي والثانوي أقل من المتوقع، كما أن جودة التعليم ما زالت في حاجة إلى المزيد من التحسين وأيضا يجب زيادة الاستثمار في البنية التحتية للمدارس، أما من حيث بقية القطاعات فقد حققت بعض الدول تقدما ملحوظا ضد الفقر والجوع والصحة وتمكين المرأة، إلا أنها ما زالت في حاجة ماسة إلى تحسين نوعية النمو الاقتصادي وتبني صناعات كثيفة العمالة لإحداث نمو أكثر شمولية قادر على خلق فرص عمل أكثر ومقلل للفقر ومنشئ لظروف اجتماعية أفضل.

ويجب على هذه الجهود أن تستمر، فتكافؤ الجنسين يعوقه الكثير من العوامل مثل انخفاض الظروف المعيشية، وارتفاع نسبة التسرب من التعليم والتي تعد أعلى بين الفتيات، وأخيرا العوائق الثقافية التي تحد من فرص المرأة في دخول سوق العمل.

كما تشهد أفريقيا نموا سكانيا واقتصاديا ملحوظا خلال العقد الماضي، إلا أن هذا النمو لم يترجم بعد في خلق مزيد من الوظائف خاصة للشباب الذين يعانون من ندرة الوظائف المناسبة في سوق العمل وخاصة في الدول الفقيرة.

ويرجع هذا إلى عدة عوامل أهمها عدم التطابق بين التعليم والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وغياب الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الإنتاجية المعتمدة على النفط والمعادن والغاز وباقي القطاعات.

الخاتمة

لقد استطاعت القارة الأفريقية تحقيق نموا أكبر من متوسط النمو العالمي وذلك على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي، ويرجع هذا إلى زيادة الطلب والإقبال الشديد على السلع الأولية وارتفاع أسعارها الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام، وتحسن الأحوال الجوية أدى إلى زيادة حجم المحاصيل الزراعية.

وكانت أعلى معدلات نمو سجلت في غرب أفريقيا يليها شرق أفريقيا ثم شمال أفريقيا ثم وسط أفريقيا وأخيرا الجنوب الأفريقي. وشهدت الدول المصدرة للنفط تحسنا في النمو أكثر من الدول



التجارة .. التمويل .. التشغيل ..

ضرورات ملحة للتحول الاقتصادي

تؤكد المؤشرات الاقتصادية وتقديرات خبراء الاقتصاد أن هناك العديد من الدول الأفريقية التي يمكنها تحسين وتطوير أداءها الاقتصادي داخل الأسواق المحلية والعالمية بموجب مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع شركائها التقليديين والجدد والترويج - علي سبيل الخصوص- لمنتجاتها ذات القيمة المضافة، فضلاً عن اتباع استراتيجيات اقتصادية جديدة تسهل من سبل الشراكة الدولية كتخفيض الرسوم الجمركية المرتفعة علي سلع بعينها والحد من التضخم الجمركي كالذي في الاتحاد الأوروبي .

علاوة علي ذلك لابد من تضافر وتكريس كافة المساعدات للنهوض بالتجارة الأفريقية، واتخاذ خطوات فعلية علي طريق الإصلاح التجاري بما يدعم التجارة المحلية أولاً ويمهد لتحقيق تحولات هيكلية فاعلة .

من جانب آخر، لا يمكن إغفال ما تتطلبه عملية التصنيع والتحويلات المؤسسية في أفريقيا من استغلال أمثل لكافة الموارد المحلية وتأمين التدفقات النقدية اللازمة لخدمة هذا الهدف بصورة غير متذبذبة .

وإذا ما تحقق نهوض اقتصادي حقيقي في القارة ترتب علي ذلك خلق المزيد من

فرص العمل لكتلة العمالة الشابة، كما ستتطلب إشكالية القضاء علي شبج البطالة الذي طالما طارد المواطن الأفريقي الي سياسات تكاملية شاملة عبر استراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية .

تعزيز دور التجارة

داخل عملية التحول الاقتصادي

تأثرت التجارة الأفريقية بشدة جراء الأزمة المالية العالمية والتي بلغت ذروتها في عام ٢٠١١، الأمر الذي فرض واقع العمل تحت ضغط الصدمات الخارجية وتقلب الأسعار والانهيار المفاجئ في سعر السلع الرئيسية كالنفط .

كما يعد غياب التنوع في الصادرات الأفريقية أحد أهم الأسباب التي أدت لسرعة تأثرها بالصدمات الخارجية، إذ يعتمد النموذج الأفريقي علي تصدير المواد الخام بشكل أساسي مما يجعل دخله معرضاً للتذبذب بواقع تقلب أسعار السلع العالمية مما يؤثر علي تدفقاتها النقدية .

ويلاحظ أنه خلال العقد الماضي قد طرأ تغير ملحوظ في توجهات السياسة التصديرية في أفريقيا، فبعد أن كان كلا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يحظيان بثلاثي الصادرات الأفريقية، ويستأثرا بما يقرب من نصف وارداتها، أصبحت كل من الصين والهند تحتل صدارة الشراكة الإستراتيجية تجارياً بالنسبة لأفريقيا انطلاقاً من مساع القارة



تهدف إلى ترميم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأفريقية وتكتيلها، وذلك بالتركيز على أنشطة محددة يمكنها أن تحقق الأولويات السبع الآتية وهي: السير قدماً وفقاً لأطر وسياسات تجارية - التسهيلات التجارية - السعة الإنتاجية - البنية التحتية المرتبطة بالقطاع التجاري - التمويل النقدي - قاعدة البيانات التجارية والتكامل التسويقي .

وقد أبدى رؤساء الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي آمالهم في أن تساعد هذه المناطق التجارية الحرة في مضاعفة إسهامات التجارة الداخلية الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٢ .

وبالتقييم الكمي والتراكمي للمردود الاقتصادي من إقامة مناطق التجارة الحرة، يتبين تعزيزها لهذه التوقعات السابقة، على الرغم من تسجيل بعض التراجع داخل الاقتصادات الأفريقية نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء التعريفات التي تمثل في بعض الدول الأفريقية مصدراً رئيسياً للدخل .

كذلك يعد تطويع التقنية الخدمية الموثوق بها وبأسعار مقبولة مثل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية إلى جانب قطاع الطاقة بمثابة حجر زاوية في رفع كفاءة أداء الصناعات التحويلية، كما تتضح أهمية ثورة المعلومات والاتصالات ودورها في تحقيق انتشار سريع وتواصل فعال في القطاع

لتنويع قائمة شراكاتها التجارية، وقد بدأ إرساء هذا الاتجاه من قبل الدول الأفريقية في أعقاب الأزمة المالية العالمية عبر الروابط الاستثمارية في القطاع السلعي وقطاع البنية التحتية .

جدير بالذكر الإشارة إلى ارتفاع نصيب القارة من إجمالي الصادرات العالمية البالغ ٢,٣% في عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٣,٢% في عام ٢٠١٠، كما بلغ حجم التجارة السلعية من إجمالي التجارة المحلية ٣٢,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠ .

والواقع أن أفريقيا بحاجة لتبني استراتيجيات وسياسات اقتصادية أكثر كفاءة لتعزز من تحولها الإصلاحية عبر التمكين التجاري، وتمثل الآليات المقترحة في الآتي :

(١) مناطق التجارة الحرة والتسهيلات التجارية

خطوات هامة يجب اتخاذها فعليا على طريق النهوض اقتصادياً بالقارة السمراء، وقد وقع بالفعل رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على خطة التحرك التي أعدها الاتحاد الأفريقي لدعم التجارة الداخلية الأفريقية وتسريع وتيرة نموها، وذلك من خلال إقامة مناطق للتجارة الحرة بالدول الأفريقية .

يأتي هذا القرار ليمثل ضرورة قصوى



(٣) تنوع الصادرات

ما زالت القاعدة التصديرية الأفريقية - مع وجود بعض الاستثناءات- ضعيفة وتفتقر إلى التنوع في غالبية دول القارة مما يجعلها تتأخر كثيراً عن ركب الاقتصاد العالمي. إلا أن هناك ارتباطاً وثيقاً وإيجابياً بين التجارة المحلية وإمكانية تنوع الصادرات وذلك وفقاً لجهة التصدير ونوع المنتج، مما يتيح فرصة تنوع القاعدة التصديرية بزيادة صادرات المنتجات التقليدية إلى أسواق جديدة، وكذلك تصدير منتجات مستحدثة لأسواق قديمة وجديدة معاً، والفكرة تكمن في القدرة علي زيادة حجم التسويق لنفس المنتجات ولكن بطريقة متباينة عبر فرزها وتصنيفها طبقاً للجودة والاستخدام النهائي.

ويمكن للتنوع التجاري المطرد أن يلعب دوراً مؤثراً في إحداث نقلة إيجابية داخل الاقتصادات الأفريقية وتحويل مواردها لأنشطة ذات إنتاجية مرتفعة، مما يمهد الطريق لاكتشاف قطاعات جديدة تمتلك إمكانات ومزايا أكثر ديناميكية بدلاً من تلك ذات الميزات الثابتة نسبياً القائمة علي النظريات التجارية القديمة، الأمر الذي يشجع منهجية دعم ابتكار المنتجات الجديدة والمتنوعة التي تفي بمستويات الجودة المطلوبة.

وعلي صعيد آخر يتطلب تنوع الصادرات الاستثمار في رأس المال

التجاري عبر المنافسة الصحية وفقاً لأطر تنظيمية مناسبة .

(٢) التسهيلات التجارية وتطوير البنية التحتية

تبدو آليات وضوابط تقديم التسهيلات التجارية الملائمة وما يستتبعها من تطوير للبنية التحتية أمراً مكلفاً للغاية، فعلي سبيل المثال، يضم برنامج تنمية وتطوير البنية التحتية في أفريقيا ما يقرب من ٥١ مشروعاً ذا أولوية بقيمة ٧٠ مليار دولار وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢٠ .

كما تمثل المعونات التجارية (Aft) أداة دعم للجهود الأفريقية من شأنها تأمين الإمدادات المادية والنقدية اللازمة في هذه المناطق، إذ تعد أفريقيا متلقياً أساسياً للمعونات التجارية الدولية والتي تبلغ ١٧,٤ مليار دولار بما يمثل ٤٢,٢% من إجمالي قيمة المعونات التجارية العالمية خلال عام ٢٠١٠ .

وفي الوقت نفسه هناك ضرورة للبحث عن مصادر نقدية أخرى تضم شراكة القطاع العام والخاص بهدف تمويل وتطوير قطاع البنية التحتية، بالإضافة إلي الاشتراك في صندوق نقد قاري خاص لدعم وتمويل هيكله البنية التحتية وللإيفاء بالتيسيرات التجارية اللازمة .



بين قطاعي الزراعة والصناعة من ناحية
والقطاع الخاص من ناحية أخرى .

كما ينبغي تخصيص تمويل نقدي خاص
بتطوير البنية التحتية الأفريقية بدعم
وضمانة مشتركة من الرؤساء الأفارقة،
هذا إلي جانب دور الحكومات الأفريقية
في توفير بنوك خاصة لتمول المشروعات
الصغيرة والمتوسطة لإنعاش الأنشطة
الاقتصادية المختلفة.

وعلي الدول الأفريقية ضمان وتأمين
عائدات أجندة الدوحة للتنمية ووكالة
حماية البيئة الي جانب معاودة استئناف
مفاوضات قانون النمو والفرص الأفريقي،
هذا بالإضافة للانضمام لاتفاقيات التجارة
الإقليمية والاشترك في صياغة سياسات
صناعية تسعي لتعزيز التصنيع السلعي
وتحقق الفائدة المضافة عبر القارة، مما
قد يساعد الاقتصادات الأفريقية في تحمل
التكاليف اللازمة للقيام بهذه التحولات .

تمويل حركة التصنيع

الأفريقي والتحول الاقتصادي

علي الرغم من تحسن الأداء
الاقتصادي الأفريقي منذ مطلع القرن
الحالي، إلا أن الفجوة التمويلية ظلت
متسعة نظراً لعدم التوازن ما بين
الصادرات والواردات، وعائدات الموارد
وسداد الديون، والاحتياطي المحلي
واحتمالات القطاع الاستثماري. كما أن

البشري، ومجالي البحث والتطوير و
الابتكار العلمي والتكنولوجي، إلي جانب
انتهاج سياسات واضحة تجاه الإعفاءات
الجمركية الخاصة بالمعدات والآلات بما
يسهل دخول السلع الرأسمالية المستوردة
وفي الوقت نفسه يصب في صالح الارتقاء
التكنولوجي ورفع قيمة الإنتاج المحلي
والقيمة المضافة للمنتج .

(٤) تعزيز القرارات الإقليمية وشبه الإقليمية

مما لا شك فيه أنه يتوجب علي كافة
الدول الأفريقية بذل المزيد من الجهود
الملموسة بصفة متلاحقة من أجل دعم
وتعضيد القرارات الإقليمية وشبه الإقليمية
التي تهدف إلي إزاحة المعوقات والعراقيل
التي يواجهها القطاع التجاري وفقاً
لضوابط ومعايير محددة تتيح إمكانية
إعداد برامج شاملة للقدرات لموازرة
المنظمات الاقتصادية الإقليمية التي تعمل
تحت مظلة الاتحاد الأفريقي والتي ربما
تجد بعض الصعوبات في إنهاء الاتفاقيات
الخاصة بإقامة مناطق التجارة الحرة في
موعداها المحدد، وذلك حفاظاً علي
مصادقية تعهداتها وإثبات قدرتها علي
تنفيذ مثل هذه المبادرات .

هذا فضلاً عن ايجاد صيغ دولية تساعد
علي الحد من مشكلات الحدود وتضييق
الهوة التكنولوجية بين الشركات المحلية
ومثيلتها الأجنبية، إلي جانب خلق روابط



التمويل الخارجي لا يمكن الاعتماد عليه دون البحث عن مصادر آمنة وثابتة لتمويل القطاع الصناعي الأفريقي، الأمر الذي أولى أهمية خاصة لحشد وتعبئة رأس المال المحلي. ولتعزيز الاستفادة من حشد وتعبئة الموارد المحلية اللازمة لعملية التصنيع وإجراء إصلاحات هيكلية في القطاع الاقتصادي، تحتاج غالبية الدول الأفريقية إلى تحسين وتطوير القطاع المالي الداخلي وتخطي العراقيل من أجل استقطاب مدخرات القطاع الخاص إلى جانب العائدات الضريبية، بالإضافة للبحث عن سبل ومنهجيات مالية جديدة ومبتكرة مثل فرض الضرائب الذكية والاستغلال الأمثل لإيرادات الموارد الطبيعية.

كذلك هناك إشكالية أخرى تتمثل في انكماش التمويل الرسمي للعديد من الشركات الصغيرة وذلك نظراً لعبء التكاليف ونقص الضمانات، مما يقلص من توسيع النشاطات الاقتصادية. كما تشكل مسألة التصدي لحركات التهريب غير الشرعية لرؤوس الأموال عبر الحدود واحدة من أهم الأولويات في أجندة الاقتصاد الأفريقي لما سوف توفره من ضخ تمويلي لائق يسمح بتحقيق خطط التنمية المنشودة بالقارة، إذ بلغت عمليات غسل الأموال والتهريب في الفترة من ١٩٧٠ وحتى ٢٠٠٨ بما يقدر بـ ٨٥٤ بليون دولار، مضافاً إليها ٩٤٥ بليون دولار آخرين نتيجة للخروقات التي تتم عبر الحدود من تهريب الموارد.

كذلك يمكن رأب الفجوة المالية الأفريقية بالاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية بالدول الأفريقية الغنية بالبتروول من خلال تعزيز الضوابط التي تتيح إدارة أفضل لهذه الموارد عبر مؤسسات توفر قدر من الشفافية بشأن الإحصاء الصحيح لبيانات الإنتاج والتحصيل الضريبي، مما يستوجب تنفيذ نظم ضريبية أكثر فعالية وإدخال تغييرات حيوية في سياسات إدارة الموارد العامة لدول القارة.

سوق المال الأفريقي

وبالنظر لأسواق المال الأفريقية نجدها مازالت هشة، تخضع لسيطرة البنوك

إلى أنه لا بد أن تصاحب عملية حشد الموارد تدابير لا يقتصر دورها فقط علي تأمين زيادة الاستثمارات، بل وتعمل أيضاً علي تحسين جودة هذه الاستثمارات، واضحة في الاعتبار اجتذاب رؤوس الأموال الإقليمية والدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستهدف الأسواق.

وخلال العقدين الماضيين لاقت نظرية الاستعانة بعناصر خارجية (أجنبية) لتحصيل الضرائب إقبالاً شديداً في أفريقيا، نظراً لتلافيها عدم كفاءة وفعالية النماذج التقليدية، كذلك يمكن لأنظمة الابتكار النقدي والتمويلي أن تضم شراكة القطاع العام والخاص، والصناديق الخاصة، وصناديق الثروة وصناديق السندات



ملموس علي أرض الواقع.

النمو وخلق فرص عمل لائقة للأفارقة

شهدت القارة نمواً واضحاً منذ عام ٢٠٠٠ في محاولة للحاق بركب الاقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود والانتكاش الاقتصادي منذ الستينيات، إلا أن هذا النمو لم يترجم فعلياً الي خلق مزيد من فرص العمل الجادة، إذ يتجاوز تعداد سكان القارة الأفريقية بليون نسمة ولم تمثل قوة العمل من هذا التعداد سوى ١٩٤ مليون نسمة فقط خلال عام ٢٠١٢.

إن التحدي الذي يواجهه مقرري السياسات في أفريقيا هو ضمان إمكانية رفع معدلات التشغيل وتوفير فرص عمل لائقة لشريحة أكبر من المواطنين الأفارقة داخل سوق العمل لتضييق هوة التفاوت في الأجور والدخل واستحداث وظائف أكثر وأفضل من خلال تهيئة بيئة العمل المناسبة للاستثمارات والارتقاء برأس المال البشري .

مؤشرات سوق العمل

سجلت نسبة العمالة من إجمالي تعداد السكان في الفترة من عام ٢٠٠٠ الي ٢٠١٢ ارتفاعاً طفيفاً من ٥٨,٣% الي ٦٠%. في حين تظل النسبة الأكبر في معدلات البطالة من نصيب النساء والشباب والتي قاربت الضعف مقارنة بمعدلات البالغين الأمر الذي يستلزم توحيد الاستراتيجيات والمناهج الداعمة للعمالة

والسندات المالية قصيرة الأجل، مما يضطر الحكومات الأفريقية إلي توسيع قاعدتها الضريبية مع استحداث أنظمة إدارية عالية الكفاءة بالقطاع الضريبي .

ويمكن لأسواق البورصة والسندات المالية أن تلعب دوراً هاماً في حشد رأس المال المحلي وتوجيهه نحو استثمارات منتجة، وبالنظر الي العقود القليلة الماضية نجد أن الاتجاه العالمي نحو القارة أخذ يؤسس مجموعات من أسواق الأسهم والسندات المتنوعة بدءاً من عام ١٩٨٩.

ويوجد اليوم بالقارة ما يقرب من ٢٩ سوقاً للبورصة والتداول المصرفي مسجلاً في ثلاثة دول منها (مصر- نيجيريا - جنوب أفريقيا) ما يزيد علي ١٠٠ شركة مساهمة .

ويبلغ إجمالي قيمة سوق البورصة الأفريقية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلي ٢٠١٠ ما يقرب من ٥١% من إجمالي رأس المال المحلي، وذلك مقارنة بـ ٢٠% في الدول النامية بأمريكا اللاتينية والكاريبي، و ٦٠% في الدول ذات الدخل المتوسطة و ١٢٤% في الدول النامية بمنطقة شرق آسيا والباسيفيك.

ومن هنا تتضح أهمية تشجيع العمل المصرفي والنقل العابر وأسواق المال لما قد تحققة من قفزات سريعة في التدفقات المالية وعائدات الاستثمار لتمثل جسراً داخلياً تعبر به القارة نحو تحول اقتصادي



لظروف وطبيعة كل دولة علي حده، وعلي المديين المتوسط والبعيد فهي بحاجة لتكريس القدرات والمهارات الاجتماعية كجزء ضروري في إطار نموها الاقتصادي .

يجب أن تتبع الحكومات الأفريقية سياسات تعليمية وتأهيلية تفي باحتياجات رأس المال البشري وسوق العمل بما يؤمن الانتقال إلي الاقتصاد المنظم، بالإضافة إلي تحفيز تطبيق التقنيات التكنولوجية ورسم أطر عمل جديدة عبر الاستثمار في مجالي البحث والتنمية .

كذلك من الأهمية بمكان دعم سياسات الاقتصاد الكلي وما لديها من إمكانية لزيادة الطلب المحلي، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ورفع المعدلات الإنتاجية تصدياً لارتفاع معدل الواردات، مما يعضد القدرات التنافسية المحلية في مواجهة الاستيراد وبالتالي إنعاش سوق العمل الوطني الداخلي.

كما يجب أن يوضع في الاعتبار الهيمنة الساحقة للاقتصاد الخاص غير الرسمي في أفريقيا، وما يلقيه من عبء علي عاتق الحكومات الأفريقية لتسريع وتيرة الانتقال للعمل تحت السيادة الرسمية للدولة وضرورة تقديمها المزيد من الامتيازات بالقطاع الحكومي الرسمي لتحذ من عدم التبعية الرسمية داخل الكيانات الاقتصادية الأفريقية الناشئة .

من خلال برامج وطنية وإقليمية تدفع بهذه العمالة الشابة في المشاريع والأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة والاهتمام بتنمية المهارات الاجتماعية والتأهيلية .

يمثل التشغيل حلقة الوصل بين التنمية وخفض معدلات الفقر برفع الكفاءة الإنتاجية وتطبيق مبدأ المساواة في الأجور والعمل الحر.

كما أن هناك ضرورة في النظر إلي الهياكل الإنتاجية في معظم الاقتصادات الأفريقية التي يغلب عليها القطاع الزراعي - الذي بحاجة لسياسات تنموية جاذبة ولإيجاد توازن بينه وبين قطاع التصنيع والقطاع التعديني القائم علي الصناعات التقيببية التي تبتلع رؤوس أموال ضخمة دون الاحتياج لعمالة كثيفة، خاصة وان الدول الأفريقية تعتمد علي تصدير الموارد الأولية علي حساب الصناعات التحويلية.

ولكن هذا لا ينفي أنه مازال بمقدور الصناعات القائمة علي الموارد الطبيعية أن تتيح فرصاً للتنوع الاقتصادي عبر أنشطة سلسلة الفائدة المضافة والاستفادة القصوى من الروابط داخل عجلة الاقتصاد بما يولد فرصاً هائلة لاستيعاب أكبر قدر من كتلة العمالة الأفريقية.

تطوير برامج القدرات

تحتاج الدول الأفريقية -علي المدى القريب - إلي تصميم برامج شاملة مناسبة



التوصيات اللازمة لإجراء

تحول اقتصادي حقيقي بالقارة

١٤ حشد رأس المال المحلي خاصة عائد قطاع التعدين ومنع تدفق الأموال الهاربة بطرق غير شرعية للحد من الاعتماد علي الموارد والمساعدات الخارجية.

١٥ دعم الأنظمة المالية والنقدية المبتكرة بمساعدة أسواق البورصة والسندات والتحصيل الضريبي.

١٦ الاستثمار في قطاع الاقتصاد المعرفي والاستفادة من ثورة الاتصالات والمعلومات وإدخال قواعد البيانات الاقتصادية والإحصائية.

١٧ تحقيق توازن أفضل بين الصادرات والأسواق المحلية من أجل وقاية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية.

١٨ إزالة القيود الجمركية والحد من الحواجز التعريفية لخلق تكامل فعلي ما بين الصادرات والواردات الأفريقية بما يكسب معاملاتها التجارية قدراً من

المرونة والرواج.

١٩ ضمان أن تكون عملية النمو الحالية تستهدف الصعيد المحلي أولاً بهدف تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الوطني انطلاقاً منه لتحقيق التكامل الإقليمي داخل القارة بأكملها.

٢٠ الاهتمام بالتصنيع والصناعات التحويلية والمنتجات ذات القيمة المضافة أكثر من السلع الأولية منخفضة القيمة، وتوفير الطاقات الاستيعابية اللازمة لتحقيق أعلى فائدة مضافة للمنتج.

٢١ رفع إنتاجية الخدمات الأعلى في القيمة المضافة في قطاع الأعمال و توفير الخدمات التجارية والمصرفية والاهتمام بقطاع السياحة الترفيهية بما يسهم في توليد المزيد من فرص العمل والتشغيل.

٢٢ الاهتمام بمؤسسات سوق العمل المتينة بما في ذلك إدارة العمل وتعزيز فرص العمل ورفع الإنتاجية القائم علي الدخول المنصفة، مع الاهتمام بتنمية المهارات البشرية.